

أما سمع مولانا -جلّ وعزّ - وبصره فيتعلّقان بكلّ موجود، قديما كان أو حادثاً⁽¹⁾، ذاتا كان أو صفة⁽²⁾، وجوديّة أو ألواناً أو أكوأناً⁽³⁾ أو غير ذلك⁽⁴⁾.

الثالثة عشر - وهي في ترتيب النظم الثانية عشر - الكلام: قال في المقدمات: والكلام الأزلي⁽⁵⁾

(1) قوله: (قديماً كان أو حادثاً) أي لكن تعلّقه بالقديم تعلّقاً تنجيزياً قديماً، وبالحادث بعد وجوده تعلّقاً تنجيزياً حادثاً، وقبل وجوده تعلّقاً صلاحياً قديماً على ما مرّ عند المتكلّمين من أنّ السمع والبصر لا يتعلّقان بالمعدوم الممكن، وأما على مذهب الصوفيّة فيتعلّقان بالحادث قبل وجوده تعلّقاً تنجيزياً قديماً.

(2) قوله: (ذاتاً كان أو صفة) أي فيسمع -جلّ وعزّ - ويرى في أزله ذاته العليّة وجميع صفاته الوجوديّة، ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلّها وجميع صفاتها الوجوديّة، ولا تفاوت بين الموجودات كلّها بالنسبة إلى بصره سبحانه، فكما يبصر الجليّ والأجلى يبصر الخفيّ والأخفى، كما أشار إليه في قوله {الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ (218) وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ (219)} [الشعراء] أي يراك حين تقوم في أيّ وقت من ليل أو نهار، في ضياء أو ظلمة، وتقلّبك أي تنقلّك في أصلاب الآباء من الأنبياء والعارفين، وأيّ خفيّ أخفى ممّا في الأصلاب.

(3) قوله: (أو أكوأناً) الأكوأان جمع كون، وهو المعبر عنه بالآين، ولم يثبت جمهور المتكلّمين من الأعراض النسبية غيره، وهو أربعة أقسام: الحركة، والسكون، والاجتماع، وهو كون الجسمين بحيث لا يتخلّلهما ثالث، والافتراق، وهو كون الجسمين بحيث يتخلّلهما ثالث، وقضيّة كلامه أنّ هذه الأمور الأربعة موجودة، وأنها ترى، والذي عليه المحقّقون أنّ الذي يرى من هذه الأربعة: الحركة والسكون، وأما الاجتماع والافتراق أمران اعتباريّان لا وجود لهما، فالمرئيّ الجسمان المجتمعان أو المفترقان، لا نفس اجتماعهما أو افتراقهما. انظر: يس.

(4) أي كالمقادير من الطول والعرض والعمق.

(5) قوله: (الأزليّ) نسبة إلى الأزل، وهو القدم -كما في المصباح وتهذيب الأسماء-، واحتراز به من كلام الله بمعنى آخر، فإنّّه حادث، فإنّ كلام الله كما يطلق على النفسيّ الأزليّ القائم بذاته تعالى كما في حديث: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر بالله العظيم» أخرجه ابن شاهين في السنّة عن أبي الدرداء، يطلق أيضاً على العبارات الدالّة عليه المسموعة لنا، كالقرآن والتوراة والإنجيل، ومنه: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: 6].

ويطلق أيضاً على نقوش الكتابة الدالّة على المعنى الدالّ عليه، كقول عائشة: «ما بين دفّتيّ المصحف كلام الله».

ويطلق أيضاً على المحفوظ في الصدور من الألفاظ المتخيّلة، كما يقال: حفظت كلام الله.

وإطلاق كلام الله النفسيّ القديم حقيقة عقليّة، وإطلاقه على ما عداه حقيقة شرعيّة وعرفيّة، وليس حقيقة عقليّة، نقله في الكبير عن العراقيّ

هو المعنى القائم بالذات، المُعَبَّر عنه بالعبارات المختلفة، المبين لجنس الحروف والأصوات⁽¹⁾ المنزّه عن البعض والكل⁽²⁾، والتقديم والتأخير⁽³⁾.....

= ويطلق القرآن بالاعتبارات الأربعة أيضا:

فمن إطلاقه على الكلام النفسي: الحديث السابق، وهو مروى عن ابن عباس من وجوه في قوله تعالى: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ} [الزمر: 28] أي مخلوق، وبهذا الاعتبار قال المالكية: من حلف بالقرآن انعقدت يمينه؛ حملا له على المعنى القديم. ومن إطلاقه على اللفظ المنزل على محمد -صلى الله عليه وسلم- للإعجاز بسورة منه، قوله تعالى: {فَاقْرَأُوا مَا تَسْرَمُ مِنَ الْقُرْآنِ} [المزمل: 20]، {وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ} [الأعراف: 204].

ومن إطلاقه على المكتوب: حديث الطبراني في الكبير: «لا يمس القرآن إلا طاهر»، وفي الحديث: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو».

ومن إطلاقه على المحفوظ في الصدور: قوله تعالى: {بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ} [العنكبوت: 49]، فهو عائد على الكتاب، وهو بمعنى القرآن.

والقديم من ذلك كله إنما هو المعنى القائم بالذات العلية، والبواقي دوال عليه، حادثة.

(1) قوله: (الحروف والأصوات) الحروف أخص من الأصوات، ولما كان لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ذكر العام بعده، وإذا كان كلامه تعالى مبينا لما ذكر فهو معنى نفسي، ومثله ثابت في الشاهد، فإن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد من نفسه معنى ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، وهو غير العلم؛ لأن الإنسان قد يخبر بما لا يعلمه، بل يعلم خلافه، وإلى الكلام النفسي أشار الأخطل إذ قال:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا * جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَيْهِ دَلِيلًا

وقال عمر: (إنني زورت في نفسي مقالة)، وكثيرا ما تقول لصاحبك: إن في نفسي كلاما أريد أن أذكره لك.

(2) قوله: (المنزّه عن البعض والكل) أي عن أن يكون مبعضا له ألفاظ وأجزاء، بخلاف كلامنا؛ فإنه ذو أجزاء، فقولنا: (زيد قائم) له جزآن: الأول: (زيد)، والثاني: (قائم)، ويحتمل أن يكون المراد أنه منزّه عن أن يكون بعضا من شيء، أو يكون شيئا بعضا منه.

(3) قوله: (والتقديم والتأخير) أراد به لازمهما، وهو: التقدّم والتأخّر؛ لأنه الذي من صفات الكلام، أي أن كلامه تعالى منزّه عن التقدّم والتأخّر، بخلاف كلامنا؛ فإنه يقبل ذلك، فإذا قلت: (زيد قائم وعمر جالس) فالجملة الأولى متقدمة على الثانية، والثانية متأخرة عن الأولى، ثم تنزيهه عن التقدّم والتأخّر لازم لتنزيهه عن البعض والكل، فعطفه على ما قبله من عطف اللازم على الملزوم.

والسكوت⁽¹⁾ واللحن والإعراب، وسائر أنواع التغيرات المتعلقة بما يتعلق به العلم من المتعلقةات⁽²⁾ اهـ.

فكلامه تعالى ليس ككلامنا في كونه بالحروف والأصوات، والسرّ والجهر، والتقديم والتأخير، وبالعربية أو غيرها من سائر اللغات، بل هو تعالى موصوف بالكلام القديم الذي ليس بحرف ولا بصوت، ولا يوصف بسرّ ولا بجهر، ولا بغير ذلك من سائر صفات كلام المخلوقات، ويعبر عن كلامه تعالى بعبارات مختلفة، كالتوراة والإنجيل والزبور والفرقان⁽³⁾، وليست هذه عين كلامه تعالى؛ لأنها بالحروف والأصوات

(1) قوله: (والسكوت) أي وهو ترك الكلام مع القدرة عليه، وإذا كان منزهاً عن السكوت فتنزيهه عن البكم أخرى، فقوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: 164] ليس معناه أنه ابتداء الكلام بعد أن كان ساكتاً، ولا أنه بعدما كلمه سكت، وإنما المعنى أنه أزال الحجاب عن موسى، وخلق له سمعاً وقدرة حتى أدرك كلامه القديم، ثم منعه بعد ذلك وردّه لما كان عليه قبل سماع كلامه، قاله في شرح الكبرى، وهذا معنى كلامه لأهل الجنة أيضاً.

والصحيح أن سماعه ليس مختصاً بموسى، وإن اختصّ باسم (الكليم)؛ لأن وجه التسمية لا يجب اطّراده، فقد شاركه المصطفى -صلى الله عليه وسلم- ليلة الإسراء والمعراج كما اقتصر عليه الوالد -قدس الله سرّه- في أرجوزته إذ قال:

أَسْمَعُهُ مُوسَى بِطُورِ سِينَا	وَفَوْقَ عَالِي عَرْشِهِ يَاسِينَا
مِنْ دُونِ تَكْيِيفٍ كَمَا نَسْمَعُهُ فِي	أُخْرَى وَكَالرُّؤْيَا وَهُوَ مَا خَفِيَ
كَشَفَ عَنْهُمْ الْغُطَا فَسَمِعَا	كَلَامَهُ الْقُدْسِي ثُمَّ مَنَعَا

(2) قوله: (المتعلق بما يتعلق به العلم) الخ، أي فالكلام مساو للعلم في المتعلق -بالفتح-؛ لأن من علم أمراً صحّ أن يتكلّم به، والمولى عالم في الأزل بما كان وما يكون وما لا يكون، فصحّ أن يتكلّم بها، وهما وإن تساويا في المتعلق إلا أنّهما مختلفان في التعلق؛ لأنّ تعلق العلم الانكشاف، وتعلق الكلام الدلالة، فبدل كلامه تعالى على الواجب وعلى المستحيل وعلى الجائز، فمن كشف له الحجاب واطّلع عليه يفهم منه ذاته تعالى وصفاته كما يفهمان من قوله: {أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا} [طه: 14] ويفهم منه أنّهما واجبان لا يقبل واحد منهما الانتفاء، ويفهم منه أنّ الشريك عليه محال، وأنّ اعتقاد وجوده كفر، كما يفهم ذلك من قوله: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} [المائدة: 73] ويفهم منه الجائزات وأنها مخلوقة لله، كما يفهم ذلك من قوله: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات: 96].

(3) قوله: (والفرقان) تقدّم أنّ القرآن يطلق بالاعتبارات الأربع، وأنّ القديم منها إنّما هو المعنى القائم بالذات العلية، والبواقي دوالّ عليه حادثة، ولا يلزم من حدوث الدليل حدوث المدلول؛ فإنّ الحوادث كلّها تدلّ على الصانع القديم وصفاته القديمة، ولذلك ذكر السعد عن المشايخ أنّه ينبغي أن يقال: (القرآن كلام الله غير مخلوق)، ولا يقال: (القرآن غير مخلوق)؛ لئلا يسبق إلى الوهم أنّ المؤلّف من الأصوات غير مخلوق كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً أو عناداً، وقد كان السلف يمنعون أن يقال: =

وإنّما دالة على كلام الله القديم⁽¹⁾، فأطلق عليها (كلام الله) من باب تسمية الدالّ باسم المدلول. انظر بقيّة كلامه في الكبير.

= (القرآن مخلوق) وأريد اللفظ المنزل للإعجاز؛ حذرًا من إيهام مخلوقيّة المعنى القائم بالذات العليّة، واختلف: هل يجوز أن يقال: (لفظي بالقرآن مخلوق) ونسب إلى البخاري والأكثر، أو لا؟ لأنّ الخوض في هذه المسألة بدعة؛ إذ لم يخض فيها المصطفى وأصحابه، وهو قول أحمد، واجترأت المعتزلة على إطلاق أنّ القرآن مخلوق، ولم يتوارد إثباتهم ونفيها على شيء واحد؛ لأنّهم يصفون بالمخلوقيّة الألفاظ، ونحن نقرّ بذلك، ونحن ننفى عن المعنى النفسيّ، وهم لا يشتونها له، إذ لا يقرّون بوجوده، ثمّ لا نطلق نحن أنّ القرآن مخلوق وإن أريد اللفظ؛ لإيهامه مخلوقيّة المعنى النفسيّ، والإيهام عندهم؛ فلذلك أطلقوا أنّه مخلوق، ومع قولنا: (القرآن كلام الله غير مخلوق) نصفه بأنّه مقروء بالألسنة، مسموع بالأذان، محفوظ في الصدور، مكتوب في المصاحف، ولا يلزم حلوله فيها، كما أنّ النار جوهر محرق في الخارج، ويذكر ذلك باللسان، ويسمع الأذان، ويعرف بالقلب، ويكتب في الصحيفة، ولم تحلّ النار في شيء من ذلك، وإسناد هذه الأمور إلى المعنى القديم مجاز عقليّ من إسناد ما للدالّ إلى المدلول، قاله اللقانيّ في حواشي المحلّي معترضًا قول صاحب جمع الجوامع على الحقيقة لا المجاز، ونقل ذلك في ك، ولعله أراد الحقيقة الشرعيّة والعرفيّة، لا العقليّة ولا اللغويّة.

(1) قوله: (إنّما هي دالة على كلام الله القديم) ظاهره أنّ الكلام القديم القائم بالذات مدلول للكلام اللفظي المنطوق به، وهو ما صرح به السنوسي وغيره من المحقّقين، لكن فيه إشكال قويّ، الحقّ ما حقّقه العبّاديّ ونقله الشيخ يس في حواشي الصغرى من أنّ مدلول القرآن وغيره من الكتب السماويّة بمعنى اللفظ المنزل ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى، بل مدلوله بعض متعلّقات الصفة القديمة، فهما دالّان اجتماعاً في الدلالة على معاني القرآن، وزاد المعنى القديم بمدلولات لا تتناهي؛ لأنّه متعلّق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات، كالعلم، ولذا قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} [الكهف: 109]، {وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ} [لقمان: 27] فكلّماته متعلّقة بكلامه، وهي معلوماته، وهي غير متناهية، وماء البحر وأقلام الأشجار متناهية، والمتناهي لا يفي بغير المتناهي قطعاً، قال العبّاديّ: وحيثنذ يظهر أنّ مدلول القرآن غير مدلول الإنجيل، وهكذا ضرورة أنّ المتعلّقات المدلولة للقرآن غير المدلولات لغيره، فإنّ فيه من الأحكام ما ليس في غيره اهـ. وعليه فتسميته بكلام الله تعالى إمّا مجاز لكونه قصدت به الدلالة على بعض مدلول الصفة القديمة، كما يقال للكلام المترجم به عن كلام السلطان -والله المثل الأعلى-: هذا كلام السلطان، وكما نقول للمحكّي في القرآن عن الأنبياء وأمّمهم الأعجمين: هذا كلامهم، مع أنّه ليس هو كلامهم، وعلى هذا فقول م: إنّه من باب تسمية الدالّ باسم المدلول هو على حذف مضاف، أي باسم دالّ المدلول، وإمّا حقيقة؛ لأنّه منزل من الله تعالى، ليس من تأليف الخلق، ولا داخلا تحت كسبهم، فتكون إضافته إليه من إضافة المخلوق للخالق تشریفًا، كما يقال للجنّة: دار الله ..

قوله: (ذي واجبات) جملة اسمية كمل بها البيت لاستفادة وجوب الصفات المذكورة من قوله أولاً: (يجب لله الوجود) الخ.

وقد أشار الوالد -قدس الله سرّه- في أرجوزته إلى هذين الوجهين فقال:

أَوْ مُتَعَلِّقَاتُهُ أَلَا مُتَعَلِّقَاتُهُ
وَفِي الْمَجَازِ سَعَةٌ لِلنَّاطِرِ
ذِي الْمَلِكِ وَهُوَ مُظْهِرُ مَعْنَى الْكَلَامِ
يَقُولُ إِذْ يُحَرِّرُ الْكَلَامَ
وَهُوَ وَلَفٌ ظُكِّبَ بِهِ الْقَدِيمُ
تَعَلُّقًا وَلَا وَدَا عَنَى مَنْ سَلَفًا

وَلَيْسَ نَفْسُ الْكُتُبِ الْجَلِيلَةِ
إِلَّا مَجَازًا وَهُوَ وَجْهٌ نَاضِرُ
كَقَوْلِ صَاحِبِ الْمَلِكِ اسْمَعَ كَلَامِ
وَبَغِضْ مَنْ يُحِبُّ الْكَلَامَ
كَلَامُهُ صِفَتُهُ الْقَدِيمُ
إِتْلَافًا تَعَلُّقًا وَاخْتَلَفًا

تعلُّقًا: أي مُتعلِّقًا؛ لأنَّ متعلِّقهما أي مدلولهما واحد.